

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت



استئناف العلاقات السعودية - الإيرانية .. السياق الحاكم والتداعيات الاستراتيجية

د. محمد بدري عيد

سلسلة تقارير
تقدير موقف
العدد (١٢)

مارس ٢٠٢٣م



مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت



استئناف العلاقات السعودية - الإيرانية .. السياق الحاكم والتداعيات الاستراتيجية

د. محمد بدري عيد

خبير العلاقات الدولية والأمن القومي

تقدير موقف

العدد (١٢)

مارس ٢٠٢٣م

**أعضاء مجلس إدارة
مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية**

أ. د. عثمان حمود الخضر

القائم بأعمال نائب مدير جامعة الكويت للأبحاث (رئيس مجلس الإدارة)

أ. د. يعقوب يوسف الكندري

القائم بأعمال مدير المركز. نائب رئيس مجلس الإدارة

أ. د. عبید سرور العتيبي

القائم بأعمال رئيس قسم الجغرافيا
كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

د. بدر عثمان مال الله

مدير عام المعهد العربي للتخطيط

أ. د. يوسف ذياب الصقر

قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت

أ. د. فايز منشر الخفيري

أمين عام الجامعة بالإنابة



أسس مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت في عام ١٩٩٤، بوصفه مركزاً بحثياً يهتم بالبحوث والدراسات العلمية ذات الصلة بالقضايا التي تهم دولة الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية على وجه التحديد، ومنطقة الشرق الأوسط والقضايا الدولية عموماً.

ومن هذا المنطلق يقوم المركز بشكل دوري بإصدار تقرير «تقدير موقف» الذي يسلط الضوء على القضايا الراهنة والمستجدة والتي تهم دولة الكويت والمنطقة. ويهدف هذا التقرير من خلال العرض والتحليل لأبرز القضايا والمستجدات إلى تزويد الباحثين والمهتمين برافد بحثي يساعد في تكوين صورة علمية أشمل حول مختلف القضايا. وكذلك يسعى المركز من خلال هذا التقرير إلى تقديم التوصيات اللازمة لصناع القرار في دولة الكويت بما يحقق أهداف الدولة ومصالحها الاستراتيجية.



الناشر

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
جامعة الكويت

ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب)
الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠، الكويت

هاتف : ٢٤٩٨٤٦٣٩ - ٢٤٩٨٤٦٥٨ (+٩٦٥)

البريد الإلكتروني Gulf_center@yahoo.com

الموقع الإلكتروني www.cgaps.ku.edu.kw

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات
يتبناها مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز
الطبعة الأولى . الكويت . ٢٠٢٣ م

تقدير بوقف العدد (١٣) مارس ٢٠٢٣ م

استئناف العلاقات السعودية - الإيرانية ..
السياق الحاكم والدلالات الاستراتيجية



تمهيد:

يُشكل إعلان المملكة العربية السعودية وإيران عن توصلهما إلى اتفاق بوساطة صينية على استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما بعد انقطاع دام ٧ سنوات تطوراً مهماً بالنسبة لمستقبل منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما من حيث تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي.

وقد حظي الإعلان الثلاثي الصادر في هذا الصدد عن جانب كل من الرياض وطهران وبكين في ١٠ مارس من العام الجاري ٢٠٢٣ م = بترحيب ودعم دُولي وإقليمي واسع النطاق؛ بسبب الثقل الإقليمي لكل من السعودية وإيران، وما يحتمه ذلك من ضرورة سيادة علاقات ثنائية بينهما قائمة على أساس الحوار والاحترام المتبادل لسيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

ولذلك؛ فقد خصص مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية هذا العدد الجديد من سلسلة إصدار (تقدير موقف) لمناقشة الدوافع التي شجعت على إنهاء القطيعة الدبلوماسية بين السعودية وإيران، وتبيين التداعيات المحتملة لهذه الخطوة، مع استشراف مسارها المستقبلي خلال الفترة القريبة المقبلة.

مدير المركز

أ.د. يعقوب يوسف الكندري



رقم
الصفحة

فهرس المحتويات

- مقدمة..... ١٣
- أولاً: الدوافع المحفزة إلى استئناف العلاقات السعودية- الإيرانية ١٦
- ثانياً: (اتفاق بكين) لإنهاء القطيعة بين الرياض وطهران .. المضمون
والتوقيت والدلالات ٢١
- ثالثاً: مواقف القوى الدولية والإقليمية من الاتفاق ٢٥
- رابعاً: التدايعات المحتملة لاتفاق عودة العلاقات الدبلوماسية بين
السعودية وإيران ٣٠
- خامساً: مستقبل الدور الصيني في الشرق الأوسط ٣٢
- سادساً: الاستنتاجات العامة ٣٧
- قائمة المراجع العربية والأجنبية..... ٣٩



مقدمة

فاجأت الصين دول المنطقة والعالم بالإعلان في العاشر من مارس ٢٠٢٣م عن نجاح أولى وساطاتها في الشرق الأوسط باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية وإيران؛ منهيةً قطيعةً دامت نحو ٧ سنوات بين قوتين إقليميتين كبيرين.

ولافت هذه الخطوة ردود أفعال إيجابية على الصعيدين الدّولي والإقليمي، وقد ازداد التفاؤل بالتداعيات الإيجابية المحتملة لهذا الاتفاق على الاستقرار الإقليمي مع إعلان طهران أنها مستعدة للبناء أكثر على التقارب الوليد مع السعودية، عبر إصلاح العلاقات مع مملكة البحرين، وتواتر حديثاً عن احتمال عقد قمة خليجية - إيرانية برعاية صينية في بكين نهاية العام الجاري ٢٠٢٣م. وفي تقدير كاتب هذه السطور أن هذا التطور يثير الكثير من التساؤلات الكبرى أكثر مما يقدم إجابات قاطعة، سواء فيما يخص الاتفاق نفسه أو تداعياته المحتملة.

ولعلّ في مقدمة هذه التساؤلات المهمة والمُلحة في آن واحد معاً ما يأتي:

- هل قبول المملكة العربية السعودية للوساطة الصينية وموافقتها على التوصل إلى هذا الاتفاق مع إيران يعني أن دول مجلس التعاون الخليجي

تقدير موقف العدد (١٣) مارس ٢٠٢٣م

استئناف العلاقات السعودية - الإيرانية ..
السياق الحاكم والدلالات الاستراتيجية

باتت تولي وجهها شطر الشرق عوضاً عن الغرب الذي لم يحقق لها ما
تصبو إليه من تعزيز مصالحها العليا، أم أن هذه الخطوة ستعني إحداث
توازن في علاقات الخليج مع الغرب عمومًا والولايات المتحدة على
وجه الخصوص؟

- إلى أي مدى يُعدُّ هذا النجاح التاريخي غير المسبوق للدبلوماسية الصينية
بدايةً لإعادة هيكلة موازين القوى ومعادلات وخرائط نفوذ القوى
الدَّولية الكبرى في الشرق الأوسط؟

- ما «الضمانات» التي قدمتها بكين إلى كل من الرياض وطهران للدخول في
مفاوضات «اللحظات الأخيرة» والخروج بـ«بيان بكين» الثلاثي؟

- هل يمكن أن يساهم النجاح الصيني هذه المرة في إعادة تصحيح مسار
الوساطات الغربية تجاه قضايا المنطقة المصرية مستقبلاً، وفي مقدمتها:
القضية الفلسطينية؟

- ما موقعُ «المسألة النووية الإيرانية» ومكانتها من هذا الاتفاق المبدئي؟ وما
تأثيراتها في إنجاح الاتفاق من عدمه؟

- لماذا سمحت واشنطن لخصمها اللدود بكين بالاضطلاع بدور الوساطة
التاريخية في هذا الملف الشائك والإستراتيجي، سواء من منظور المصالح
الأمريكية العليا أو من المنظور العام لبنية النظام الدَّولي وهيكلية النظام
الإقليمي الفرعي في الشرق الأوسط؟

- هل هذا (السماح الأمريكي) جاء برضا جانب من واشنطن ومباركته

وقناعته أم لم يكن هناك أصلاً سماحٌ أمريكي وأن الولايات المتحدة
أُكْرِهت على القَبول بالأمر الواقع أو في أحسن الأحوال والتقديرَات
تفاجأت به ؟

والواقع أنه إذا كان صحيحًا أن من المبكر نسبيًا معرفة - قطعًا و يقينًا -
ماهية التدايعيات المحتملة لاستئناف العلاقات بين الرياض وطهران؛ وإذا
كان صحيحًا أيضًا أن الفترة المقبلة سوف توضح أكثر فأكثر معالم وحدود
التغير الذي قد يطرأ في المستقبل المنظور والأبعد في هذا الخصوص؛ فإن
ثمّة بلا شك مؤشراتٍ يمكن رصدها وقراءتها وتحليل دلالاتها على النحو
الذي يُمكن الملاحظ السياسي من تلمّس الملامح العامة للسيناريوهات
المتوقعة لما ستؤول إليه الأمور في اليوم التالي لعودة العلاقات الدبلوماسية
بين القطبين الإقليميين الكبيرين السعودية وإيران.

تأسيسًا على ذلك، تجتهد هذه الورقة الاستشراعية في قراءة السياق
الإستراتيجي العام لاتّفاق استئناف العلاقات السعودية - الإيرانية
دبلوماسيًا، وتبيّن دلالات الاتفاق من حيث مضمونه وتوقيتّه، مرورًا
بتقديم تفسيرات لردود أفعال القوى الدوليّة والإقليمية الحذرة والمتحفظة،
وصولًا إلى مناقشة التدايعيات المحتملة للاتفاق على منطقة الشرق الأوسط.

أولاً - الدوافع المحفزة إلى استئناف العلاقات السعودية - الإيرانية:

جاء الإعلان عن اتفاق السعودية وإيران على استئناف علاقاتها الدبلوماسية المقطوعة منذ يناير ٢٠١٦م نتيجةً نهائيةً لزخم كبير ساهم في تسريع وتيرة المساعي الرامية إلى إنهاء القطيعة الدبلوماسية بين القطبين الإقليميين الكبيرين.

والواقع أن هذا الزخم المتسارع جاء مدفوعاً بمجموعة من العوامل والتطورات التي يرتبط بعضها بطبيعة التحولات الحالية والتبدلات المحتملة في البيئة الإقليمية والدولية، فيما يختص البعض الآخر بالدوافع الذاتية لكل من الدولتين؛ وذلك على النحو الآتي:

١- التداخيات الجيوإستراتيجية للحرب الروسية في أوكرانيا التي نشبت في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢م، ولا سيما على بنية النظام الدولي الراهن وهيكله، ووجود العديد من المؤشرات إلى أن هناك نظاماً عالمياً جديداً قيد التشكل، وما يعنيه ذلك من احتمالات تغير وتبدل تبلور ماهية معادلات التوازن الإستراتيجي إقليمياً ودولياً، وما قد يستتبعه ذلك من ضرورة إعادة النظر في شبكة العلاقات الخارجية للدول وفي مقدمتها القوى الإقليمية الكبرى في إقليمها الجغرافية، ولا تُعدّ السعودية وإيران استثناءً في هذا السياق العام.

٢- الإستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه الشرق الأوسط، والقائمة على تقليص الوجود العسكري المباشر إلى حده الأدنى، وتركيز الاهتمام الإستراتيجي لواشنطن صوب آسيا والباسيفيك؛ وهو ما يستلزم من دول المنطقة أن تكون مستعدةً وجاهزةً للتعامل مع هذه التوجهات المستجدة، بما يعنيه ذلك من العمل على «تصفير» مشاكلها الخارجية، وتطوير آليات للتفاهم وزيادة مساحة القضايا المشتركة، وتقليص نقاط الاختلاف والصراع.

وفي هذا الإطار يمكننا تفسير ما شهدته منطقة الشرق الأوسط - ولا تزال - من مؤشرات دالة خلال العامين الأخيرين ٢٠٢١م و٢٠٢٢م، تعكس بواقعية شديدة مدى التغير الحاصل في أنماط التحالفات الإقليمية، وذلك من قبيل الآتي:

أ) - الانفراجة التي شهدتها الأزمة الخليجية الأخيرة بين قطر من جهة وكل من السعودية والبحرين والإمارات ومصر من جهة أخرى؛ إذ نجحت دولة الكويت في الوساطة بين أطراف الأزمة، ومن ثمَّ أنهت على نحو ما عبرت عنه (قمة العُلا) في السعودية مطلع العام ٢٠٢١م وما تلاها من خطوات = رأب الصدع.

ب) - عودة الدفء للعلاقات السعودية - التركية خلال العام ٢٠٢٢م.

ج) - استئناف العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين تركيا وإسرائيل بعد قطيعة دامت نحو ٤ سنوات.

(د) - ظهور بوادر تقارب تركي - مصري عبرت عنه المصافحة المباشرة للمرة الأولى منذ عام ٢٠١٤م بين الرئيسين عبد الفتاح السيسي ورجب طيب أردوغان على هامش حضورهما افتتاح كأس العالم لكرة القدم في قطر (فيفا - قطر) في نوفمبر ٢٠٢٢م.

وبحكم كونهما قوتين كُبريين في الإقليم، لم تكن السعودية وإيران استثناءً من هذا السياق الإقليمي الإيجابي، وأصبح من المتعين عليهما إنهاء القطيعة بينهما وإعادة تطبيع علاقاتهما الثنائية، وفق أسس الحوار والاحترام المتبادل؛ بما يُفضي إلى استقرار إقليمي ممتد.

وبالفعل، تحقّق تقدم ملموس على صعيد الحوار المباشر بين الرياض وطهران خلال جولات المفاوضات المباشرة التي انطلقت في العراق في إبريل ٢٠٢١م حيث عقدت خمس جولات متتالية، ثم استُكمل الحوار الثنائي بين البلدين في سلطنة عمان.

ويهدف هذا الحوار إلى تقريب وجهات النظر بين الرياض وطهران، والتوصل إلى تفاهات بشأن القضايا العالقة بين الجانبين.

فقد توصلت كل من السعودية وإيران إلى قناعة عملية بضرورة وضع علاقاتهما في مسارها الصحيح من التعاون بديلاً عن النزاع والصدام والقطيعة السياسية والدبلوماسية، حتى يتفرّغ كل منهما لتحقيق التنمية الداخلية من جهة، ويتعامل بفاعلية أكثر مع تحديات الخارج.

وقد بدا ذلك جلياً في تصريحات كبار المسؤولين السعوديين والإيرانيين تعليقاً على اتفاق بكين الثلاثي في ١٠ مارس ٢٠٢٣ بشأن استئناف العلاقات

الدبلوماسية؛ إذ قال وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان: إن استئناف العلاقات مع إيران يأتي انطلاقاً من رؤية المملكة القائمة على تفضيل الحلول السياسية والحوار، وحرصها على تكريس ذلك في المنطقة. يجمع دول المنطقة مصيرٌ واحد وقواسمٌ مشتركة تجعل من الضرورة أن نتشارك معاً في بناء أنموذجٍ للازدهار والاستقرار؛ لتنعّم به شعوبنا^(١).

وبين وزير الخارجية السعودي في تصريحات منفصلة أن الاتفاق مع إيران جاء نتيجة محادثات استمرت سنتين، وتفاهات مبنية على حسن الجوار، واحترام سيادة الدول، ومعالجة كافة تحديات الأمن الإقليمي من خلال هذا الحوار.

وأضاف: إن «المملكة العربية السعودية لديها قناعة بأن الحوار هو الأسلوب الأنجع لمعالجة كافة المشكلات والأمور»، مؤكداً أن المملكة العربية السعودية تنظر بتفاؤل إلى المستقبل، وتعمل على توطيد العلاقات وخدمة مصالح جميع دول المنطقة وحماية أمن المنطقة^(٢).

كذلك أكد وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان أن عودة العلاقات الإيرانية - السعودية إلى طبيعتها ستضع إمكانيات كبيرة في متناول يد البلدين والمنطقة والعالم الإسلامي.

وقال أمير عبد اللهيان: «إن سياسة الجوار، وباعتبارها محوراً أساسياً للسياسة الخارجية للحكومة الإيرانية الحالية، تمضي بقوة في مسارها

1 - https://twitter.com/FaisalbinFarhan?ref_src=twsrc5%Egoogle7%Ctwcamp5%Eserp7%Ctwgr5%Eauthor

٢ - تصريح وزير الخارجية السعودي لقناة «العربية/ الحدث» الإخبارية، ١١/٣/٢٠٢٣ م: <https://www.youtube.com/watch?v=CmGDstKX35w>

الصحيح، وإنَّ الجهاز الدبلوماسي الإيراني يمضي بشكل نشط للتمهيد لخطوات إقليمية أخرى»^(٣).

٣- الدور النشط للصين كوسيط نزيه وموثوق به لدى كل من البلدين؛ فقد نجحت بكين في توفير الحد الأدنى من أجواء الثقة المتبادلة بين الرياض وطهران، وقدمت لكل منهما ضمانات بالتزام الطرف الآخر بتنفيذ ما سيُتَوَصَّلُ إليه خلال مفاوضات الحوار المباشر؛ مما شجع الجانبين على الدخول في حوار جاد وسريع تمخض عن الاتفاق المبدئي على استئناف العلاقات الدبلوماسية خلال فترة شهرين.

3 - <https://twitter.com/amirabdolahian?lang=ar>

ثانياً - (اتفاق بكين) لإنهاء القطيعة بين الرياض وطهران .. المضمون والتوقيت والدلالات:

أصدر كل من الصين والسعودية وإيران بياناً ثلاثياً في ٢٠ مارس ٢٠٢٣م، تضمن الإعلان عن استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الرياض وطهران.

وأوضحت ديباجة البيان المشترك السياق العام للمفاوضات التي أُجريت بين الطرفين برعاية بكين، مبيّنةً أنه «استجابة لمبادرة من الرئيس شي جين بينغ رئيس جمهورية الصين الشعبية بدعم الصين لتطوير علاقات حسن الجوار بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وبناءً على الاتفاق بين الرئيس شي جين بينغ وكل من قيادتي المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية بأن تقوم جمهورية الصين الشعبية باستضافة ورعاية المباحثات بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، ورغبة منهما في حل الخلافات بينهما من خلال الحوار والدبلوماسية في إطار الروابط الأخوية التي تجمع بينهما، والتزاماً منهما بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي، والمواثيق والأعراف الدولية؛ فقد جرت في الفترة من ٦ - ١٠ مارس ٢٠٢٣م في بكين مباحثات بين وفدي المملكة العربية السعودية والجمهورية

الإسلامية الإيرانية برئاسة الدكتور مساعد بن محمد العيبان وزير الدولة عضو مجلس الوزراء مستشار الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية، والأدميرال علي شمخاني أمين المجلس الأعلى للأمن القومي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية».

وأعلنت الدول الثلاث في «بيان بكين» توصل السعودية وإيران إلى اتفاق يتضمن الموافقة على استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما، وإعادة فتح سفارتيهما وممثليتهما خلال مدة أقصاها شهران.

وتضمن البيان تأكيد كلٍّ من الرياض وطهران احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، واتفقا على أن يعقد وزير الخارجية في البلدين اجتماعاً لتفعيل ذلك، وترتيب تبادل السفراء، ومناقشة سبل تعزيز العلاقات بينهما.

كما اتفقا على تفعيل كل من: اتفاقية التعاون الأمني بينهما، الموقعة في إبريل ٢٠٠١م، والاتفاقية العامة للتعاون في مجال الاقتصاد والتجارة والاستثمار والتقنية والعلوم والثقافة والرياضة والشباب، الموقعة في مايو ١٩٩٨م.

وأعرب كلٌّ من الدول الثلاث عن حرصه على بذل كافة الجهود؛ لتعزيز السلم والأمن الإقليمي والدولي^(٤).

٤ - وكالة الأنباء السعودية الرسمية «واس»، ١٠/٣/٢٠٢٣م: ٤

<https://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=ar&newsid=2433228>

ويلاحظ أن لغة البيان جاءت شديدة العمومية، متضمنة تعهد كل جانب باحترام سيادة الطرف الآخر، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية. على أن ثمة ملاحظتين جديرتين بالتنويه في هذا الخصوص، وهما: توقيت صدور «بيان بكين»، ومستوى تمثيل السعودية وإيران فيه.

فمن جهة أولى، يُلاحظ أن توقيت الصدور جاء منسقاً تنسيقاً يخدم المصالح الصينية على نحو رئيس؛ إذ جاء بعد يومين فقط من إعادة انتخاب الرئيس شي جين بينغ لولاية رئاسية ثالثة غير مسبوقه في تاريخ الصين. ومن ثمّ، فقد هدف تزامن صدور البيان الثلاثي مع هذه المناسبة إلى تعزيز شعبية الرئيس شي جين بينغ، وتسليط الضوء على إنجازاته في مجال السياسة الخارجية؛ إذ إن المفاوضات السعودية - الإيرانية التي سبقت التوقيع بإعلان استئناف العلاقات الدبلوماسية جاءت بمبادرة من الرئيس الصيني الذي تكفل بتوفير «ضمانات» لكل من الرياض وطهران لإنجاح هذه المفاوضات.

ومن جهة ثانية؛ فإن إنعام النظر في الخلفية المهنية لرئيسي الوفدين السعودي والإيراني في مفاوضات بكين يشير إلى أنهما من أرفع المسؤولين الأمنيين في بلديهما، وذلك على الرغم من أن الاتفاق محوره دبلوماسي، وهو ما كان يفترض معه أن يتأسس وفدي البلدين في المفاوضات وزيراً الخارجية أو أحد نوابهما أو مساعدهما.

وربما يشير ذلك إلى الأهمية الإستراتيجية البالغة لاتفاق إنهاء القطيعة الدبلوماسية بين السعودية وإيران بحكم أنّهما قطبان إقليميان في المنطقة، وبما يتجاوز الظاهر الدبلوماسي - السياسي للاتفاق.

كما قد يشير ذلك الأمر إلى أن استئناف العلاقات الدبلوماسية بين طهران والرياض خلال الشهرين المقبلين سيمر بـ«مرحلة اختبار» مهمة، تتضمن اتخاذ خطوات وإجراءات لاستعادة الثقة المتبادلة بين الجانبين، ولا سيما من جانب إيران.

ثالثاً - مواقف القوى الدولية والإقليمية من الاتفاق:

حظي الاتفاق السعودي - الإيراني على استئناف العلاقات الدبلوماسية بترحيب ودعم دولي وإقليمي واسع؛ فقد أصدرت دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية والإسلامية والعديد من المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية بيانات منفصلة تُشيد بالاتفاق بوصفه خطوة مهمة من أجل خفض التوتر والتصعيد وتعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي في المنطقة، عبر تغليب لغة الحوار واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

لكن من بين المواقف الدولية والإقليمية، كان الموقف الأمريكي والإسرائيلي لافتين من هذا الاتفاق؛ لذلك سنعرض بإيجاز لكلا الموقفين ودلالاتهما على النحو الآتي:

١. الموقف الأمريكي:

يبدو لافتاً موقف واشنطن المقتضب والحذر من الاتفاق السعودي - الإيراني؛ إذ أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن ترحيبها بـ «أي جهود للمساعدة في إنهاء الحرب في اليمن، وتهدئة التوترات في منطقة الشرق الأوسط».

وقالت المتحدث باسم البيت الأبيض كارين جان بيير خلال مؤتمر صحفي: «نحن على دراية بالتقارير بشأن الاتفاق بين إيران والسعودية، وبشكل عام، نحن نرحب بأي جهود للمساعدة في إنهاء الحرب في اليمن وتهدة التوترات في منطقة الشرق الأوسط، وهذا هو أحد الأسباب التي دفعت الرئيس جو بايدن للسفر إلى المنطقة خلال الصيف الماضي لإجراء محادثات».

وأضافت: «يعد خفض التصعيد والدبلوماسية، جنباً إلى جنب مع الردع، ركائز أساسية للسياسة التي وضعها الرئيس بايدن خلال زيارته في المنطقة في يوليو ٢٠٢٢م، لذا فإن وقف تصعيد التوتر في الشرق الأوسط يمثل أولوية، وهو يرحب بذلك»^(٥).

من جهة أخرى، بدا أن الولايات المتحدة تشكك في نوايا إيران إزاء تنفيذ الاتفاق، كما أنها ركزت تركيزاً مبالغاً فيه على مدى تأثيره في علاقات التطبيع مع إسرائيل.

وفي هذا الخصوص، قال المتحدث باسم مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض جون كيري: إن السعوديين أبلغوا واشنطن باتصالاتهم مع الإيرانيين، لكن لم يكن للولايات المتحدة دورٌ في الاتفاقية.

وأكد كيري أن ما يهم واشنطن هو إنهاء الحرب في اليمن، ووقف الهجمات على السعودية، مشدداً على أن الولايات المتحدة ستري إذا ما

5 - <https://www.state.gov/newsroom/>

كانت إيران ستفي بالتزاماتها بعد إبرامها الاتفاقية مع السعودية، مضيفاً: إنه «ليس واضحاً ما إذا كان ذلك سيؤثر في اتفاقيات أبراهام».

وفي وقت لاحق، وصف مستشار الأمن القومي الأمريكي جيك سوليفان الاتفاق السعودي - الإيراني بأنه «جيد وإيجابي» لتخفيف أجواء التوتر في المنطقة.

وقال: إن واشنطن «ليست في وضع يمكنها من القيام بالوساطة بين السعودية وإيران»، من دون أن يوضح ماهية هذا الموقف أو أسبابه، لكنه استدرك بالقول: إن الولايات المتحدة لا تتصارع مع الصين، بل تتنافس معها^(٦).

وربما يشير هذا الموقف إلى غيظ أمريكي مكتوم؛ بسبب نجاح الصين في الوساطة، وتحقيقها انتصاراً دبلوماسياً كبيراً سيعزز بلا شك من مصداقيتها لدى الجميع في المنطقة، وسيدفع بكين مستقبلاً إلى توسيع نفوذها وترسيخه في الشرق الأوسط الذي كان حتى عهد قريب يُعدّ منطقة تقليدية للمصالح والنفوذ الأمريكي المنفرد بلا منافس.

وإجمالاً، يمكننا القول: إن قبول السعودية للوساطة الصينية مع إيران، ونجاح بكين في هذه الوساطة، هو بمنزلة (جرس إنذار) من جانب كل من الحلفاء والصين إلى الولايات المتحدة بشأن دورها المستقبلي في الشرق الأوسط.

٦ - وكالة «رويترز» للأخبار، ووكالة الأنباء الفرنسية (أ.ف.ب)، ١٣/٣/٢٠٢٣م.

٢. الموقف الإسرائيلي؛

قوبل الاتفاق السعودي - الإيراني الذي جرى بوساطة صينية بانتقادات حادة من جانب إسرائيل التي رأت فيه إخفاقاً لمساعيها الرامية إلى إشراك السعودية من ضمن تحالف إقليمي ضد إيران.

فقد نظرت إسرائيل إلى الاتفاق السعودي - الإيراني على أنه انتكاسة لجهود رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو لعزل طهران، ولكن الزمن وحده سيثبت إن كان ذلك سيعرقل أيضاً محاولاته للتواصل مع الرياض أو تخطيطه لتوجيه ضربة عسكرية في نهاية الأمر للمواقع النووية الإيرانية. ويقول بعض الخبراء: إن أكثر ما يقلق إسرائيل هو أن الاتفاق يشير إلى أن الولايات المتحدة تقدم تنازلات في المنطقة في وقت تشتد فيه حاجة حكومة نتياهو إليها.

وفي هذا الصدد، قال زعيم المعارضة الإسرائيلية يائير لبيد: إن «الاتفاق السعودي - الإيراني هو فشل تام وخطر لسياسة الحكومة الإسرائيلية الخارجية. إنه انهيار للجدار الدفاعي الإقليمي الذي بدأنا بنائه ضد إيران». كما عدت تل أبيب هذا الاتفاق مؤشراً قوياً على إعطاء الرياض الأولوية للتقارب مع طهران على التقارب العلني مع إسرائيل.

وقال رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق نفتالي بينيت: إن «تجديد العلاقات بين السعودية وإيران هو تطور خطير بالنسبة لإسرائيل، وانتصار

سياسي بالنسبة لإيران؛ معتبراً أن استئناف العلاقات الإيرانية السعودية يشكّل ضربة قاضية لجهود بناء تحالف إقليمي ضد إيران».

ووصفه خبراءٌ وباحثونٌ إسرائيليون بأنه «بصقة» في وجه إسرائيل؛ وعزّوا ذلك إلى أن هذا الاتفاق «يمكن أن يلحق ضرراً شديداً بالجهود المبذولة لتوسيع الاتفاقيات الإبراهيمية لتشمل السعودية التي بدا أنها أصبحت مقتنعة بأن إسرائيل لا تملك حاليّاً خياراً عسكريّاً موثقاً ضد إيران، وقررت التهذئة والتوصل إلى تفاهم مع إيران»^(٧).

وفي الإطار نفسه، قال إيتمار آيخنر المراسل الدبلوماسي لصحيفة «يديعوت أحرونوت» الذائعة الصيت: إنّه «خطوة دراماتيكية تعتبر تعبيراً عن عدم الثقة في القيادة الأمريكية أولاً وقبل كل شيء، وكذلك تعبير سعودي عن عدم الثقة في رؤية رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتيناهو لعزل إيران».

وأضاف: «من الناحية العملية، يمكن النظر إلى القرار السعودي على أنه «بصقة» في وجه إسرائيل .. يجب أن تشعر إسرائيل بالقلق من احتمال أن السعوديين قد توصلوا إلى استنتاج مُفاده أن إسرائيل ليس لديها خيار عسكري موثوق به، وبالتالي يفضّلون محاولة استرضاء الوحش الإيراني والتوصل إلى تفاهم معه»^(٨).

7 - Shima Shine, Yoel Guzansky, and Eldad Shavit:» Iran and Saudi Arabia Renew Relations» INSS (Insight), Mar 2023 ,14:

<https://mail.google.com/mail/u/0/?tab=rm&ogbl#inbox/FMfcgzGslbGNXjNVgHfzVgWxLGKZJjfg>

8 - <https://www.ynet.co.il/news/article/skvxh3ujn>

رابعاً- التداخيات المحتملة لاتفاق عودة العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران:

يبدو من النظرة العامة المبدئية أن إنهاء القطيعة الدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية وإيران من شأنه أن ينعكس انعكاساً إيجابياً على العديد من القضايا الشائكة والملفات العالقة في منطقة الشرق الأوسط.

وإذا كان صحيحاً أن هذه الملفات والقضايا لن يمكن حلها حلاً جذرياً أو سريعاً إن لم تكن هناك إرادة للحل من الأطراف المعنية بها مباشرة، فإن عودة الدفء إلى علاقات الرياض - طهران ستعطيها دفعة نحو الخروج من الجمود، وكسر دوامة العنف، خصوصاً إذا تعاونت إيران مع السعودية في السعي نحو الأمن والاستقرار الإقليميين.

ويأتي في مقدمة التداخيات المحتملة لعودة العلاقات السعودية - الإيرانية ما يأتي:

- ١- إنهاء الحرب في اليمن، ومساعدته على استعادة استقراره السياسي والأمني وفق قرارات الأمم المتحدة والمبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني؛ إذ يرجح أن تضغط إيران على حلفائها الحوثيين للقبول بذلك.
- ٢- ترسيخ الاستقرار السياسي والحكومي والأمني في العراق عبر تجميد الميليشيات والأحزاب السياسية الموالية لإيران هناك، ووقف تدخل

طهران في ترتيب المشهد السياسي العراقي، وامتناعها عن انتهاك سيادة بغداد وتهديد سلامتها الإقليمية عبر التدخل العسكري و/ أو الضربات الجوية المتكررة ولا سيما في إقليم شمال كردستان العراق.

٣- كسر الجمود السياسي في لبنان، وتحديدًا الخلاف الداخلي بشأن انتخاب رئيس جديد للجمهورية، وتشكيل حكومة جديدة بالأصالة تحل محل حكومة تصريف الأعمال الراهنة.

٤- تعزيز إمدادات الطاقة، إذ من شأن عودة العلاقات السعودية - الإيرانية أن تطمئن الدول المصدرة والمستهلكة للنفط اطمئنانًا أكثر على ديمومة استمرار موارد الطاقة، وستبعد ممرات الطاقة الدولية، وتحديدًا في الخليج العربي ومضيق هرمز، عن الاستهداف كما حصل لعدد من الناقلات في السنوات الماضية.

٥- الحد من إستراتيجية إيران التوسعية وتدخلاتها في الشؤون الداخلية لدول المنطقة؛ مما يساهم في تقليل حدة التوتر في العلاقات بين طهران من جهة وبقية دول المنطقة من جهة أخرى.

٦- توفير بيئة مناسبة لحوار إيراني - خليجي جماعي، يعزز التعاون بين الجانبين في مختلف المجالات، على نحو يزيد فرص الازدهار والتنمية والسلام في منطقة الخليج العربي.

خامساً - مستقبل الدور الصيني في الشرق الأوسط:

يكرّس «اتفاق بكين» التاريخي، الذي أنهى ٧ سنوات من القطيعة الدبلوماسية بين السعودية وإيران، دخول الصين إلى الساحة الدبلوماسية الإقليمية من الباب العريض برعايتها للاتفاق؛ فهو يمثل تأكيداً لنفوذ بكين المتزايد في الشرق الأوسط، ليس فقط على المستوى الاقتصادي، إنما أيضاً على المستوى الدبلوماسي، وإن كان ذلك على حساب القوى الكبرى التقليدية في المنطقة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي هذا الصدد، عدّ جيفري فيلتمان، المسؤول الكبير السابق في الولايات المتحدة والأمم المتحدة، والباحث حالياً في معهد بروكنجز الاتفاق يمثل صفقة لإدارة بايدن، ودليلاً على أن الصين هي القوة الصاعدة.

كما عدّ جون ألترمان، الخبير في مركز واشنطن للدراسات الإستراتيجية والدولية، أنّ مشاركة بكين تعزّز شعوراً بتنامي القوة والنفوذ الصينيين؛ مما يغذي الحديث عن تضاؤل النفوذ العالمي للولايات المتحدة. وتابع: إنّ «الرسالة التي ترسلها الصين دون كثير مواربة هي أنه في حين أن الولايات المتحدة هي القوة العسكرية المهيمنة في الخليج، فإن للصين حضوراً دبلوماسياً قوياً ويمكن القول: إنه مُتنامٍ»^(٩).

٩ - وكالة «رويترز»: (وساطة الصين بين السعودية وإيران .. اختبار صعب للولايات المتحدة)، ٢٠٢٣/٣/١١ م.

كذلك، أفرد الكثير من الصحف الأمريكية مساحات للحديث عما تحمله هذه الخطوة من دلالات، في مقدمتها تعاظم الدور الصيني اقتصادياً وسياسياً في الشرق الأوسط على حساب ضعف النفوذ الأمريكي في تلك المنطقة^(١٠).

ورأت صحيفة «واشنطن بوست» أن التركيز على الدور الذي قامت به الصين في هذا الاتفاق ربما يستهدف توجيه رسالة للقوى العظمى، ومن بينها الولايات المتحدة، «مُفادها أن محور الشرق الأوسط يتغير».

واستشهدت الصحيفة بوصف إدارة الرئيس جو بايدن لتعاظم دور الصين بأنه «أكبر تحدٍّ جيوسياسي للقرن الـ ٢١»، معتبرة أن للصين أهدافاً خفية وراء الوساطة في هذا الاتفاق^(١١).

لكن بكين ردت على هذا الاتهام، وقالت على لسان متحدث باسم وزارة الخارجية الصينية لم تسمه: إنها لا تسعى إلى تحقيق أي مصلحة أنانية على الإطلاق في الشرق الأوسط.

وقال المتحدث: إن الصين تحترم مكانة دول الشرق الأوسط كسادة لهذه المنطقة، وتعارض المنافسة الجيوسياسية في الشرق الأوسط.

وأوضح أن «الصين ليس لديها نية ولن تسعى لملء ما يسمى بالفراغ أو إقامة كتل حصرية»، مضيفاً: إن الصين تؤمن دائماً بأن مصير الشرق الأوسط ينبغي أن يكون دائماً في أيدي دول المنطقة.

10 - The «New York Times»: (China-Brokered Deal Upends Mideast Diplomacy and Challenges U.S), March 2023 .11: <https://www.nytimes.com/11/03/2023/us/politics/saudi-arabia-iran-china-biden.html>

11 - The «Washington Post»: (China denies hidden motives after hosting Iran-Saudi talks), March ,11 2023, https://www.washingtonpost.com/politics/11/03/2023/iran-saudi-arabia-china-diplomatic-ties/aacec-242c11-004ed7-9350-c5fccd598ad_story.html

وأشار إلى أن «الصين تدعم دائماً شعوب الشرق الأوسط في استكشاف مسارات تنميتها بشكل مستقل، وتدعم دول الشرق الأوسط في حل الخلافات من خلال الحوار والتشاور؛ من أجل التعزيز المشترك للسلام والاستقرار الدائمين في المنطقة»؛ مضيفاً: إن الصين ستكون داعماً للأمن والاستقرار، وشريكاً في التنمية والازدهار، وداعماً لتنمية الشرق الأوسط من خلال التضامن. وأضاف: إنّ الصين ستواصل المساهمة بأفكارها ومقترحاتها لتحقيق السلام والهدوء في الشرق الأوسط وأداء دورها كدولة رئيسة مسؤولة في هذه العملية^(١٢).

وإجمالاً، ثمة مجموعة من الاعتبارات التي ساعدت على نجاح الدبلوماسية الصينية في التوصل إلى هذا الاتفاق التاريخي.

وتتمثل أهم هذه الاعتبارات في الآتي:

- عدم وجود تاريخ استعماري للصين أو تدخل في شؤون الشرق الأوسط.
- طرح بكين مبادرات عملية تحترم وتراعي مصالح جميع الأطراف دون انحياز لطرف دون آخر؛ مما أكسبها ثقة الجميع كوسيط نزيه وموثوق به.
- نجاح الصين في استثمار «رأسها الدبلوماسي» الذي بنته عبر عقود مع دول المنطقة على جانبي الخليج العربي، بطريقة لا تستطيع القوى الأخرى خارج المنطقة القيام بها.

١٢ - وكالة الأنباء الصينية الرسمية «شينخوا»، ١١/٣/٢٠٢٣ م: ١٢

<http://arabic.news.cn/91/20230311f3c40acd54a81b93edcd03d745066/c.html>

- اهتمام الصين بالشؤون الأمنية في الشرق الأوسط قد زاد ازدياداً كبيراً منذ قمتي العام الماضي. ففي شهر فبراير المنصرم، أصدرت الصين وثيقة مفاهيمية حول مبادرة الأمن العالمي، تبين أن الصين لا تسعى فقط إلى إجراء تعاون براغماتي مع دول الشرق الأوسط من الناحية الاقتصادية، وإنما تقدم أيضاً بعض الأفكار والمقترحات بشأن معالجة الشؤون الأمنية في الشرق الأوسط، وتدعو إلى استخدام مفهوم أمني جديد لحل القضايا الأمنية في الشرق الأوسط.

في ضوء ما تقدم؛ يمكن القول: إنّ الصين تنظر إلى الشرق الأوسط بوصفه قوّة مهمة في عالم متعدد الأقطاب، وصار الشرق الأوسط يحظى بمكانة بارزة في السياسة الخارجية للصين.

وتصرح الصين من حين لآخر بأنه لا يمكن الوصول إلى الأمن العالمي دون تحقيق الأمن في الشرق الأوسط.

وفي هذا السياق، طرحت بكين مبادرة من خمس نقاط لتحقيق الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط:

١. الدعوة إلى الاحترام المتبادل.
٢. التزام الإنصاف والعدالة.
٣. تحقيق عدم انتشار الأسلحة النووية.
٤. العمل معاً على تحقيق الأمن الجماعي.
٥. تسريع وتيرة التنمية والتعاون^(١٣).

١٣. الصين والشرق الأوسط: دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٩/٩/٢٠٢٠م:

: <https://www.dohainstitute.org/ar/BooksAndJournals/Pages/China-and-the-Middl>

وتشددّ الصين على أنها تدعم الزخم الإيجابي والجهود التي تبذلها دول الشرق الأوسط لتعزيز الحوار وتحسين العلاقات، وتدعو إلى استيعاب الشواغل الأمنية المعقولة لجميع الأطراف، وتعزيز القوى المحلية لحماية الأمن الإقليمي، وتدعم دور جامعة الدول العربية والمنظمات الإقليمية الأخرى البناء في هذا الصدد.

تقدير موقف العدد (١٣) ٣٦ مارس ٢٠٢٣ م

استئناف العلاقات السعودية - الإيرانية ..
السياق الحاكم والدلالات الاستراتيجية

سادساً - الاستنتاجات العامة:

في ضوء ما سبق؛ يمكن أن نخلص إلى الاستنتاجات العامة الآتية:

- إن إعادة فتح السفارات بين السعودية وإيران خلال الشهرين المقبلين ليس سوى خطوة أولى على طريق طويل وشاق، تستتبع القيام بخطوات تالية كثيرة ومهمة.

- ستكون فترة الشهرين «فترة اختبار» لمدى جدية ومصداقية إيران في فتح صفحة جديدة من العلاقات، ليس مع السعودية وحدها بل مع الخليج والعالم العربي برُمَّته.

- وجود السفراء لن يكون حلاً سحرياً لحل الملفات العالقة؛ لأن وجودهم سابقاً لم يفعل شيئاً يُذكر لتخفيف حِدّة العداء بين الرياض وطهران.

- يأتي في مقدمة الملفات العالقة والشائكة بين السعودية (ودول مجلس التعاون الخليجي عموماً) وطهران القضية النووية الإيرانية؛ إذ ينبغي التوصل إلى تفاهات واضحة ومحددة بشأنها، أساسها مشاركة دول الخليج العربي في مفاوضات إعادة إحياء الاتفاق النووي المبرم عام ٢٠١٥م، ومن ثمّ السماح لدول الخليج لاحقاً بمراقبة هذا الاتفاق بالتنسيق مع إيران من جهة، وبالتعاون مع الوكالة الدوليّة للطاقة الذرية من جهة أخرى.

- نجاح بكين في التوسط بنجاح في حل أزمة معقدة بين قوتين كُبريين مثل السعودية وإيران ربّما سيُشجّعها مستقبلاً على تعزيز نفوذها في المنطقة، ومن ثمّ قلب موازين القوى فيها لصالح غير الدول الكبرى التقليدية مثل الولايات المتحدة والدول الأوروبية.

قائمة المراجع العربية والأجنبية:



أولاً- المراجع العربية:

- الصين والشرق الأوسط: دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ٩/٩/٢٠٢٠م.
- وكالة «رويترز» للأخبار، (وساطة الصين بين السعودية وإيران .. اختبار صعب للولايات المتحدة)، ١١/٣/٢٠٢٣م.
- وكالة «رويترز» للأخبار، ووكالة الأنباء الفرنسية (أ.ف.ب)، ١٣/٣/٢٠٢٣م -
- وكالة الأنباء السعودية الرسمية «واس»، ١٠/٣/٢٠٢٣م -
- وكالة الأنباء الصينية الرسمية «شينخوا»، ١١/٣/٢٠٢٣م:١٢ -
<https://www.youtube.com/watch?v=CmGDstKX35w>

ثانياً. المراجع الأجنبية:

- https://twitter.com/FaisalbinFarhan?ref_src=twsrc%5Egoogle%7Ctwcamp%5Eserp%7Ctwgr%5Eauthor
- <https://twitter.com/amirabdolahian?lang=ar>
- <https://www.state.gov/newsroom/>
- Shima Shine, Yoel Guzansky, and Eldad Shavit:» Iran and Saudi Arabia Renew Relations»,INSS (Insight), Mar 14, 2023:
<https://mail.google.com/mail/u/0/?tab=rm&ogbl#inbox/FMfc-gzGslbGNXjNVgHfzVgWxLGKZJjfg>
- <https://www.ynet.co.il/news/article/skvxh3ujn>
- The «New York Times»:(China-Brokered Deal Upends Mideast Dipolmacy and Challenges U.S), March 11. 2023:
<https://www.nytimes.com/2023/03/11/us/politics/saudi-arabia-iran-china-biden.html>
- The «Washington Post»:(China denies hidden motives after hosting Iran-Saudi talks), March 11, 2023, https://www.washingtonpost.com/politics/2023/03/11/iran-saudi-arabia-china-diplomatic-ties/aacec242-c004-11ed-9350-7c5fc-cd598ad_story.html



جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

تقدير موقف العدد (١٢) مارس ٢٠٢٣ م

٤٣

استئناف العلاقات السعودية - الإيرانية ..
السياق الحاكم والدلالات الاستراتيجية



قواعد النشر في سلسلة تقارير تقدير مهقف يصد تنهياً

- ١- أن يكون موضوع تقرير تقدير موقف معنياً بقضية راهنة أو مستجدة تواجه دولة الكويت أو دول منطقة الخليج والجزيرة العربية.
- ٢- لا يقل عدد كلمات التقرير عن (٣٧٥٠ كلمة).
- ٣- أن توضع الهوامش والمصادر العلمية والمراجع وفق المعايير البحثية المعتمدة.
- ٤- يمنح الباحث (١٠) نسخ من الإصدار.
- ٥- يمنح الباحث مكافأة مالية مقدارها (١٥٠) دينار كويتي).





جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

